مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854

المجلد:7/العدد:1/أفريل ،2023،ص ص249-262

تحقيق الأمن الاقتصادي وفق المنظور الاقتصاد الإسلامي

Achieving economic security according to the perspective of Islamic economics

رمزي زعيمي*
Ramzi Zaimi
جامعة عباس لغرور خنشلة–الجزائر
Zaimi.ramzi@univ-khenchela.dz

أحمد رشاد مرداسي
Ahmed Rachad Merdaci
المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة–الجزائر
Merdaci.ahmedrachad@cu-tipaza.dz

صبرينة بوطبة
Sabrina Boutobba
المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة–الجزائر
boutobba.sabrina@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 17/ 11/ 2022 *تاريخ القبول:2023/04/07* *تاريخ النشر:2023/04/30*

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال التوزيع العادل للمنافع والتشجيع على الكسب الحلال والعمل ودوره في الاستقرار وأمن المجتمع كما تساهم الضوابط الإسلامية في فقه المعاملات المالية والمتمثلة في الأسس العقائدية كالامانة والإتقان والإحسان وتفعيل نظام الزكاة ونظام الوقف وإدارة الاقتصاد بدون ربا في الاستقرار الاقتصادي وقد خلصت الدراسة إلى أنّ الاقتصاد الإسلامي يشتمل على ضوابط ذاتية شرعية، تتمثل في القيم الإسلامية المتميزة في المجال الاقتصاديكالمساواة وإعادة التوزيع والعدالة والإحسان،والصدق،والزكاة،والوقف، والتي تساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال إزالة الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن اختلاف مصالح الناس، وتفاوتهم في القدرات والمستوى المعيشي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، الأمن الاقتصادي،فقه المعاملات المالية، ضوابط الإقتصاد الإسلامي

تصنيف JEL: G2, G21, E23

Abstract:

This study aims to highlight the role of Islamic economics in achieving economic security through distributive justice and encouragement for halal earnings and work and its role in stability and community security. Islamic controls also contribute to the jurisprudence of financial transactions, represented in the doctrinal foundations such as moderation, perfection, benevolence, activating the zakat system, the endowment system, and managing the economy without interest In economic stability.The study concluded that Islamic economics includes secure self-controls, represented in the distinct Islamic values in the economic field, such as moderation, redistribution, justice, charity, equality, zakat and endowment. Which contributes to achieving economic security by removing the negative effects that can result from different people's interests, and their disparity in capabilities and standard of living.

Keywords : Islamic economics, economic security, the jurisprudence of financial transactions,Controls of the Islamic economy

JEL classification codes :G2, G21, E23

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

لقد وضع الإسلام مبادئ ومعايير معينة للحفاظ على حياة اقتصادية، قائمة على أساس ثابت تتمثل في التوزيع العادل للمنافع والاستخدام الأمثل للموارد لضمان وظيفة الإنتاج بهدف تنمية الثروة لمواجهة الظروف المختلفة واحتياجات الإنسان من خلال مبتدئه الصارمة

كما شدد الإسلام على حرمة احتكار الخيرات وفرض قيود لمنع استخدامها، بل هدف للعمل والاجتهاد وحق الملكية للحفاظ على النظام الاقتصادي الطبيعي من خلال قيمه الأخلاقية في فقه المعاملات المالية، ومثال على ذلك الزكاة والوقف وعقود التبرع والعارية، لدعم المحتاج والتعاون على البر

يسعى الإسلام إلى إقامة توازن بين الفرد والمجتمع، لتحقيق الأمن وبالأخص الأمن الاقتصادي والمعيشي من خلال دعوته للاستثمار وتنمية الأموال والإنفاق في أوجه البر والإحسان ويتمثل السبيل لتحقيق ذلك من خلال منح الفرد حرية التصرف وفق معايير ومبادئ وضوابط تهدف لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والضوابط الشرعية

إشكالية الدراسة:

من أجل التطرق لكافة جوانب الموضوع نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

– كيف تساهم ضوابط الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي؟

الفرضية الرئيسية:

الاقتصاد الإسلامي يشتمل على ضوابط شرعية وأخلاقية، تتمثل في القيم الإسلامية المتميزة في المجال الاقتصادي، كالمصداقية والشفافية والتوزيع العادل للمنافع والأمانة وتجنب الغش و التدليس والغرر لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والتي تساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي

أهداف الدراسة:

1–إبراز دور الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال التوزيع العادل والتشجيع على الكسب الحلال والعمل ودوره في الاستقرار وأمن المجتمع؛

2–دور الضوابط الإسلامية في فقه المعاملات المالية والمتمثلة في الأسس العقائدية كالصدق والإتقان والإحسان وتفعيل نظام الزكاة ونظام الوقف وعقود التبرعات والمعاوضات في الاستقرار الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من عدة جوانب منها :

1–أنّ الفقر والبطالة من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات البشرية، ومن المواضيع المهمة في الاقتصاد الإسلامي لأن أثارهما ترتبط بمورد إنتاجي مهم وهو الفرد الذي يمثل الدعامة الأساسية في تنمية المجتمع؛

2–الأثر الكبير الذي تتركه ظاهرتي الفقر والبطالة والاكتناز والاحتكار على الأمن الاقتصادي للمجتمع.

3–إبراز دور الإسلام في معالجة الفقر والبطالة.

للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

في طرح التساؤلات التالية:

1–ما مفهوم الأمن؟ ما المقصود بالأمن الاقتصادي في الاقتصاد الوضعي؟

2–ما المقصود بالأمن الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي؟

3–ما هو أثر تفعيل آليات الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي؟

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهجين التاليين :

أولا: المنهج الوصفي وذلك من خلال استعراض الجوانب المتعلقة بمفهوم الأمن الاقتصادي وأهميته، وتقديم عرض موجز عن دور الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي؛

ثانيا: المنهج الاستقرائي وذلك من خلال استخلاص أهم التوجيهات والقيم الشرعية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي على نحو يسهم في تحقيق الأمن الاقتصادي.

2..مفهوم الأمن

يعتبر الأمن من أهم مطالب الحياة، بل لا تتحقق أهم مطالبها إلا بتوفره، حيث يعتبر ضرورة لكل جهد بشري، فردي أو جماعي، لتحقيق المصالح العامة للجميع.

والتاريخ الإنساني يدل على أن تحقيق الأمن للأفراد والجماعات الإنسانية، كان غاية بعيدة المنال في فترات طويلة من التاريخ، وأن الأمن لم ينبسط على الناس في المعمورة إلا خلال فترات قليلة

فالحرب والقتال بين البشر، ظاهرة اجتماعية لم تختف حتى الآن، وكان تغير الدول والإمبراطوريات قديماً ونشأتها وضعفها وانتهاؤها، مرتبطاً في الغالب بالحروب ونتائجها.

إن الأمن معنى شامل في حياة الإنسان، ولا يتوفر الأمن للإنسان بمجرد ضمان أمنه على حياته فحسب فهو كذلك يحتاج إلى الأمن على عقيدته التي يؤمن بها وعلى هويته الفكرية والثقافية وعلى موارد حياته المادية(زيد بن محمد، 2017).

1.2. مفهوم الأمن الاقتصادي في الاقتصاد الوضعي :

حاولت الأمم المتحدة أن تجد معنى جامعا يفسره فتوصلت للتفسير التالي: "هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكِّنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة، وبالنسبة لكثيرين يتمثل الأمن الاقتصادي ببساطة في امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع حاجاتهم الأساسية، وهي: الغذاء والمأوى اللائق، والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم"، ويمكن تعريف الأمن الاقتصادي للمواطن ليشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج والتعليم وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة،والأمن الاقتصادي هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكِّنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة. وبالنسبة لكثيرين يتمثل الأمن الاقتصادي، ببساطة، في امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع حاجاتهم الأساسية(حسين عبد المطلب، 2010).

2.2. مفهوم الأمن الاقتصادي في الاقتصاد الاسلامي:

نظرا لأهمية الأمن بصفة عامة و الأمن الاقتصادي بصفة خاصة في حياة الناس وفق المفهوم الإسلامي فلقد تكرر ذكر الأمن في القرآن الكريم و السنة ونذكر منها(محمد، 2016، الصفحات 65-66):

أ. من القرآن الكريم:

إن محاولة استنتاج مفهوم الأمن الاقتصادي من القرآن الكريم،تقودنا إلى أن القرآن قد غاير بين الأمن وبين احتياجات الإنسان الضرورية الداعية لاستقراره من أكل و شرب،على اعتبارأن هذه الحاجيات لاتتأتى إلا بحصول الأمن لضمان استمرار وصولها،وضمان استمرار الاستقرار.

وقد وردت كلمة(الأمن)ومشتقاتها في القرآن في سبعين موضعاً،كلها تعني الطمأنينة وعدم الخوف وهو لايختلف عن المعنى اللغوي لمصطلح الأمن،

وتكرار كلمة الأمن بمشتقاتها في القرآن يدل على أن الأمن شيءٌ أساسيٌ في الحياة الإنسانية ولا يمكن تصور المجتمع المستقر والمستدام من دونه؛لأنه من خلاله يتمكن الإنسان من الحصول على حاجاته الأساسية، من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وغيرها من الحاجات، التي تزداد وتتنوع بتوفر الأمن والاستقرار في المجتمع.

فإذا وجد الأمن وجدت التجارة، وكثر النشاط الاقتصادي، وزادت الثروات، وحصل الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع، وإذا انعدم الأمن ضعفت التجارة، وقلت الأرزاق، واضطرب المجتمع وحصلت المجاعات، ووجد الخوف والهلع، فالإطعام من الجوع، أي :الأمن من الفقر المدقع والجوع وهو (الأمن الغذائي)باعتباره أصل الأمن الاقتصادي، والأمن من الخوف،أي :الأمن الاجتماعي والسياسي؛ متلازمان، يُكمِل أحدهما الآخر، فلا استقرار اقتصادي دون استقرار سياسي اجتماعي، والعكس صحيح.

وقال تعالى(: **وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ ۖ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) سورة البقرة الآية126.**

بلَدًا آمِنًا أي :ذا أمن يأمن فيه أهله وتأمل كيف فرقت الآية بين التمتع العابر بالملذات والأمان والاستقرار، إذ أن التمتع الآني والوقتي لا يعني الأمن،الذي يدل على الطمأنينة والاستقرار.

وبين القرآن أن نعمة الاستقرار والطمأنينة تأتي بتحقيق الكفاية من الموارد التي تحفظ النفس وتلبي حاجياتها؛قال جل وعلى: (**إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ)سورة طه الآيات118-119.**

أي: في الجنة والمعنى :أن لك فيها تمتعاً بأنواع المعايش،وتنعماً بأصناف النعم من المآكل الشهية والملابس البهية، فإنه لما نفعنه الجوع والعري أفاد ثبوت الشبع وإلا كتساؤله.

ب.**من السنة النبوية:**

عن عُبَيد اللَّه بِن مِحْصَنٍ الأَنْصارِيِّ الخَطْمِ **قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** من أصبح منكم آمناً في سربه،معافى في جسده،عنده قوت يومه،فكأنما حيزتلها لدنيا،**رواه البخاري في "الأدب المفرد" (رقم/300) والترمذي في "السنن" (2346)**

وهذا أصل من الأصول النبوية، ومن أجمعها و أصرحها في باب الحوائج الأصلية؛و ما هو دلالة وحجة قاطعة لضرورة تأمين الحقوق الإنسانية للفرد والمجتمع.

(آمِنًا فِي سِرْبِهِ) يعني في مسكنه ومنزله ومن حوله، الصفة الثانية: (مُعَافًى فِي جَسَدِهِ) من الآفات والأمراض المقلقة والمزعجة، هذا تمتَّ عليه النعمة؛ (آمِنًا فِي سِرْبِهِ) لا يخاف من الأعداء، (مُعَافًى فِي جَسَدِهِ) من الأمراض المقلقة والمزعجة .(عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ): عنده غدائه أو عشائه، (فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِحَذَافِيرِهَا) لأنه اجتمعت له النعم والمتطلبات و توفرت له أسباب الحياة الطيبة الكريمة على مستوى الفرد ومن ثمَّ المجتمع

وفي المعاني الثلاثة لكلمة(سربه)نجد أنواعاً من الأمن الذي يحتاجه الإنسان :أمن النفس(الحق في الأمن الشخصي)،وأمن الطريق للمكاسب والسعي والعلم،وأمن السكن(البيت)،ولاحظ أيضاً :كيف عدَّد الحديث أنواعاً ثلاثة للأمن،وهي :الأمن الشخصي بتوفير الأمن في النفس والسكن والبريق،والأمن الصحي بتوفر سبل العلاج والدواء(الحقفي الرعاية الصحية والصحة الجسدية والنفسية)،والأمن الغذائي(الحق في الغذاء)وضرورة تأمينه للناس.

3. دور الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي

عمد الإسلام إلى ضمان حد الكفاف والكفاية لكافة أفراد المجتمع دون استثناء مما يضمن عيش كريم وحياة مطمئنة للجميع فالله سبحانه وتعالى من خلال القرآن الكريم قد حدد لنا منهجا واضحا ومكتملا يمكن من خلاله للفرد والمجتمع أن ينعموا بنعمة الأمان عموما بما فيها نعمة الأمن الاقتصادي، وذلك إذا ما تم احترام هذا المنهج والعمل به على أحسن وجه، فلا أمن دون عمل وجهد وتعاون وتكافل

1.3. تصور الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي

يمكن القول بأن هنالك علاقة تلازمية بين المنهج الإسلامي والأمن الاقتصادي، وهذه العلاقة تظهر من خلال بعض الآيات القرآنية منها: قوله تعالى:(**وضرب اللَّه مثَلًا قَريةً كَانَتْ آمِنَةً مطْمئِنَّةً يأْتِيها رِزقُها رغَدا مِنكُلِّ مكَانٍ فَكَفَرتْ بِأَنْعمِ اللَّهِ فَأَذَاقَها اللَّه لِباس الْجوعِ والْخَوفِ بِما كَانُوا يصنَعون**) سورة النحل الآية 112 وقوله تعالى: (**لِإِيلَافِ قُرَيشٍ إِيلَافِهِم رِحلَةَ الشِّتَاءِ والصيفِ فَلْيعبدوا رب هذَا الْبيتِ الَّذِي أَطْعمهم مِن جوعٍ وآمنَهم مِن خَوفٍ**)سورة قريش: الآيات1-4.فهاتان الآيتان تبرزان العلاقة بين السلم المدني والاقتصاد وتظهران التلازم المتصل بين الأمن والرغد الذي هو كناية عن الاقتصاد، والخوف والجوع فلا يتحقق للإنسان وللمجتمع طيب الحياة في غياب أي منهما، كما أن السلم المدني يمثل أبرز مرتكزات التنمية الاقتصادية وترتبط فعالية تكامله مع غيرها من المرتكزات الأخرى، الاجتماعية والسياسية والثقافية بقدرتها

على تحقيق إنجازات ملموسة، تتمثل في إقامة المزيد من المشروعات الاقتصادية إضافة إلى تهيئة بيئة مناسبة تعمل على جذب المدخرات واستثمارها، وتراجع السلم المدني يعمل على تشجيع هروب رؤوس الأموال المحلية وهجرتها حيث البعد عن الخطر والمخاطرة حفاظا على رؤوس الأموال وسعياً وراء مكسب آمن،ومن جهة أخرى فإنّ السلم المدني يعود على الدولة بمكاسب اقتصادية ومن أهمها تقليل النفقات التي قد تجيرها الدولة في سبيل الحفاظ على الأمن وما يتبع ذلك من إنفاق على الشرطة والقضاء والسجون والإنفاق على المستشفيات أحياناً في حال وجود جرائم متعلقة بالضرر الصحي والإدمان كالمخدرات وغيرها (Kholoud, Tanash, & Ahmed, 2016).

2.3 أثر النظام الاقتصادي الإسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال إعادة التوزيع:

يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي عن باقي الأنظمة الاقتصادية في كل شيء، ومن أبرز نقاط التميز ما يسمى بإعادة التوزيع وما يتركه من أثر ايجابي على العدالة التوزيعية التي تمثل أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى كافة الأنظمة إلى تحقيقها وإعادة التوزيع يسهم في علاج العديد من المشكلات التي تواجه المجتمعات وأبرزها مجال بحثنا وهو تحقيق الأمن الاقتصادي.

من خلال التشجيع على الكسب والعمل المنتج الحلال وما قد يترتب على ذلك من تملك نلاحظ اعتماد توزيع الدخل على الملكية والعمل، وبالتالي فإن علاج الفقر والبطالة يأتي بالمقام الأول من خلال السعي إلى العمل المنتج والتبادل الحقيقي للسلع والخدمات الذي قد يفرز الملكية وهذا الذي تمثله صيغ التمويل الشرعية المختلفة من مرابحة ومضاربة واستصناع وسلم واجارة وغيرها من الصيغ والأدوات المعتمدة في المؤسسات المالية الإسلامية (Kholoud, Tanash, & Ahmed, 2016, p. 126).

3.3 النظام الاقتصادي الإسلامي يحقق الأمن في المجتمع:

بين الباحث كمال الحطاب من جامعة اليرموك في بحث له بعنوان ''الاقتصاد الإسلامي وأبعاده الأمنية'' والذي هدف فيه إلى بيان وإثبات حقيقة وجود آثار إيجابية عديدة يمكن أن يجنيها المجتمع في حال تطبيقه المنهج الاقتصادي الإسلامي، خاصة في جانب استقرار وأمن المجتمع، ودعى إلى ضرورة تبني المنهج الاقتصادي بشكل عام، ومنهج الاقتصاد الإسلامي بشكل خاص، على مستوى المدارس والجامعات، والمؤسسات التنفيذية كافة مشيرا إلى أن الأمة تواجه أزمة مع قيمها ومنهج الاقتصاد الإسلامي يزيد في تشكيل السلوكيات الآمنة الملتزمة بالقيم.

وشدد على ضرورة أن تقوم الجامعات والمؤسسات العلمية ومراكز البحوث في الاقتصاد الإسلامي بكسب تأييد الحكومات الإسلامية، من خلال الإقناع والحكمة والأساليب العلمية الموضوعية، وتقديم المشاريع الاقتصادية الإسلامية القابلة للتطبيق في الواقع المعاصر، وقال ''عندها ستجد الحكومات في الإسلام دينا عمليا على النهضة قابلا للتكيف وفق حاجات العصر وسوف تسخر قوته الروحية والأخلاقية لبناء النهضة بناء أرسخ أساسا وأبعد غاية وأسهل تحقيقا.''

وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد يشتمل على ضوابط ذاتية آمنة، تتمثل في الأسس العقائدية للاقتصاد الإسلامي كما تتمثل في القيم الإسلامية المتميزة في المجال الاقتصادي، كالاعتدال والإتقان، وشكر النعمة، والعطاء، والوفاء، والحب، والرحمة، والأخوة. الخ. ودعا الحطاب الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، إلى وضع تصورات عملية لكيفية تطبيق الزكاة وإدارة اقتصاد بدون ربا، بدون مصادمة مع الواقع، وبدون أن يكون معزولا عن العالم، فبدلا من توجيه البحوث العلمية إلى مواضيع نظرية بعيدة عن الواقع، وقد تعد ترفا فكريا، لابد من طرح الحلول والمعالجات التي يستفيد منها المجتمع.

وأشار إلى أن الاقتصاد الإسلامي يشتمل على موانع إيجابية تعمل على إزالة الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن اختلاف مصالح الناس، وتفاوتهم في الذكاء والقدرات والمستوى المعيشي، مثل الزكاة، وكفالة الأقارب، الوقف، وأشكال الإنفاق التطوعي كافة.

وذكر أنه توجد موانع وقائية تعمل على سد منافذ النزاع في المجتمع، وإزالة كل أسباب الظلم والاستغلال والجشع وما يؤدي إليه ذلك من فوضى واختلال أمني، ومن هذه الموانع تحريم الربا والغرر، والاحتكار والاكتناز وأشكال المقامرات والمراهنات كافة.

ولفت إلى أن تبني منهج الاقتصاد الإسلامي في تسيير الأوضاع الاقتصادية يعد ضرورة ملحة من أجل إعادة بناء القيم وتشكيل السلوكيات المرغوبة والتي تتفق مع مقاصد الشريعة، بما يؤدي إلى سيادة الأمن والاستقرار في المجتمع.

وقال الحطاب إن الاقتصاد الإسلامي علم جديد ينتمي إلى العلوم الشرعية من جهة ولا يمكنه الانفصال عن العلوم الاقتصادية من جهة أخرى، وهو يعد مرحلة تالية لعلم الفقه، يركز على كيفية تطبيق الأحكام الشرعية في المجال الاقتصادي، مستعينا بالأدوات التحليلية الاقتصادية وبعبارة أخرى فالاقتصاد الإسلامي يفعل دور علم الاقتصاد في المجتمع من خلال إدخال القيم

الإسلامية في النظرية الاقتصادية.

ويلاحظ الحطاب أن الإتقان في الدول الغربية أعلى درجة من الدول الإسلامية والذي يعزوه إلى أن نسبة تطبيق القوانين في الدول الغربية أكبر بكثير منها في الدول الإسلامية مما يؤدي إلى قيام كل فرد بواجبه بالشروط التي يفرضها القانون، بالإضافة إلى أن الغرب قد امتلك أساليب التكنولوجيا المتقدمة والتي تؤدي إلى إنتاج سلع متقنة بشكل أفضل.

(يوسف محمد، 2011).

4.3 التدابير الأمنية الاقتصادية في المنهج الإسلامي:

ويمكن تلخيص أهم التدابير للأمن الاقتصادي في المنهج الإسلامي بما يلي:

أ. معالجة ظاهرة البطالة:

يعتبر العمل مصدراً أساساً في إشباع الحاجات الأساسية للإنسان ويعمل على تحويل الإنسان من حالة الفقر والجوع والخوف إلى حالة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، كما أنه الوسيلة والمدخل الفاعل في تحقيق القوة الاقتصادية والأمن الاقتصادي، ويمكن تحقيق الأمن الاقتصادي أيضاً من خلال الحصول على التمويل بالصيغ الإسلامية وبدءاً بالأنشطة الاقتصادية مما يعني التخلص من مشكلة البطالة من جهة والحصول على دخل كاف يعينه على متطلبات الحياة ومن ثم انحسار حالات الفقر، ويعد نقص التمويل والتوزيع غير المتوازن من أهم أسباب انعدام الأمن الاقتصادي، ويحتاج الناس إلى فهم أن قطاع التمويل الإسلامي هو وسيلة لمزاولة الأعمال بما يتوافق مع أحكام الشريعة، فهو بديل أخلاقي للاستثمار يتمتع بالنزاهة، والمسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى أنه وسيلة تسهم في تنويع محافظ المستثمرين.

ب. القضاء على ظاهرة الفقر:

تعتبر ظاهرة الفقر جد مهمة في تحديد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصادات الدول فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها سواء أكانت متقدمة أم متخلفة، وهي قضية مألوفة ومتناولة من حيث إنها ظاهرة اقتصادية واجتماعية لجميع الشعوب والحضارات والمجتمعات وفي جميع العصور، إضافة إلى أن كل الأديان تطرقت إليها، وخاصة الدين الإسلامي، من حيث ذكر واجب الأغنياء تجاه الفقراء، ووضع الحلول اللازمة لذلك، إلا أن الاختلاف يكمن في درجة التفاوت من حيث النسبة الموجودة، إذ هناك فجوة كبيرة بين أعداد الفقراء في الدول المتقدمة (الغنية) عنه في الدول المتخلفة (الفقيرة)، ولذلك يعتبر الفقر سمة أساسية، وظاهرة لا يمكن

إغفالها في الدول المتخلفة ووضع الحلول السريعة لتقليص الفجوة، وتعد التنمية الأسلوب الأنجع للقضاء على الفقر، بل هي فرض ديني، يتطلب تحقيقها حسن القيام بالدين، حيث إنها عبادة (قتيبة عبد الرحمان، 2016).

5.3 دور التمويل الإسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي:

تضمنت الشريعة الإسلامية العديد من الضوابط الشرعية التي تكفل حسن استثمار المال وتنميته من أهمها ؛ ضابط المشروعية الحلال ، ضابط تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، ضابط المحافظة علي المال وحمايته من المخاطر ، ضابط الالتزام بالأولويات الإسلامية ضابط تنمية المال بالتقليب وعدم الاكتناز ، ضابط التوثيق لحفظ الحقوق ، ضابط أداء حق الله في المال وهو الزكاة.

ونلاحظ أن الأمن الاقتصادي مرتبط بالعمل، فيمكن القول بأن الأمن الاقتصادي هو شعور الناس بالأمن من توفر حاجتهم المعيشية وقناعتهم وطمأنينتهم بما يصل لهم وهذا يتحصل من خلال قدرة الدولة على تأمين حاجة الناس من جهة، وإشعار الناس بالقناعة بالعدل في توزيع الثروة من جهة أخرى، وهنا تجدر التفرقة بين فئتين بحاجة إلى الأمن الاقتصادي في المجتمع أولهما: الذين يبلغون الشيخوخة ، والعجزة والمعاقون ، والأطفال ، والأشخاص الذين يعانون من وطأة الفقر المدقع ، والعاطلون عن العمل بسبب من الأسباب الخارجة عن إرادتهم ،وهذه الفئة لها نظام يكفل لها الأمن الاقتصادي. فقد حث الإسلام جميع أفراد المجتمع على التعاون والتكافل فيما بينهم ، ففي الشريعة الإسلامية واجبات وأحكام تعبدية –أي أنها شديدة الارتباط بأصل التدين عند المسلمين– لا تتم إلا عبر الإنفاق المادي ، أي المساهمة الاقتصادية في توطيد أسس البناء الاجتماعي ، وعليه فللأفراد دور رئيسي في توفير الأمن الاقتصادي للمجتمع وحيث أن الإسلام دين شامل لنواحي الحياة المختلفة ، نجد أن هناك نظاماً اقتصادياً فريداً يجمع بين الأمن الاقتصادي والضمان الاجتماعي في سياق مؤتلف، حيث يمكن أن تتعدد الوسائل لتحقيق هذا النظام، ونأخذ صوراً متنوعة منها على سبيل المثال: الزكاة، فالزكاة بوصفها فرعاً إسلاميا وواجبا تعبديا ذا أبعاد اقتصادية واجتماعية، فالزكاة تعتبر نظاماً فريداً يقوم بتأمين المسلمين، وتعمل على مواجهة الفقر في ديارهم، بعلاج أسبابه علاجاً جذرياً ، وليس بمجرّد مُسكّن وقتي محدود النطاق والمفعول،إذاً فالأمن الاقتصادي لهذه الفئة يتحقق ابتداء بالزكاة ثم الصدقات، الكفارات: عن طريق الإطعام أو العتق في حالات الصيام والأيمان والظهار وغير

ذلك، ثم الوقف: وهو قسم من الصدقات، إذ الصدقة قد تطلق ويراد بها الوقف، بل والغالب في الأخبار التعبير عن الوقف بالصدقة، وهو ينقسم إلى وقف عام على مصالح المسلمين، وإلى وقف خاص كالوقوف على الذرية، ويرى أكثر المنصفين من مؤرخي الحضارة الإسلامية أنه لو لم تبدع هذه الحضارة سوى نظام "الوقف" – كنظام يحقق هدفاً مزدوجاً يتجلى في الأمن الاقتصادي البعيد المدى لقطاعات معينة في المجتمع من خلال ريع الأوقاف من جهة، وضمان حد أدنى من استقلالية المجتمع – لكان ذلك كافيا للحديث عن القاعدة الاقتصادية الصلبة في البناء الإسلامي.

أما الفئة الأخرى، والتي في حاجة للأمن الاقتصادي هم الفئات القادرة على العمل والباحثة عنه، ويتحقق الأمن الاقتصادي لهم من خلال الحصول على التمويل بالصيغ الإسلامية وبدأ الأنشطة الاقتصادية مما يعنى التخلص من مشكلة البطالة من جهة والحصول على دخل مما يعنى انحسار الفقر، فنقص التمويل والتوزيع غير المتوازن له يعد من أهم أسباب انعدام الأمن الاقتصادي، ويحتاج الناس إلى فهم أن قطاع التمويل الإسلامي هو وسيلة لمزاولة الأعمال بما يتوافق مع أحكام الشريعة، فهو بديل أخلاقي للاستثمار يتمتع بالنزاهة، والمسؤولية الاجتماعية إضافة إلى أنه وسيلة تساهم في تنويع محافظ المستثمرين.

والتمويل الإسلامي وسيلة هامه في تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال ما يتميز به من حيث أنه:

- بديل يقوم على أسس الشريعة الإسلامية يساهم في توفير رؤوس الأموال وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات الضرورية لإنتاج السلع والخدمات؛
- يقوم على الاستثمار المباشر في مشروعات إنمائية أو المشاركة فيها أو القيام بتمويلها وذلك بهدف إقامة مشروعات إنمائية جديدة أو لتجديد وإحلال مشروعات قائمة فعلا، مما يساهم في توسيع الطاقة الإنتاجية في مختلف القطاعات، ويؤدى إلى دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، ويستلزم ذلك قيام هذه الاستثمارات على أسس عملية وخطط مدروسة وقد توجد جهات متخصصة للقيام بدراسات حتى لا تتسم بالارتجال والتخبط؛
- يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الثروة وذلك بتوفير التمويل اللازم لصغار المنتجين وأصحاب الخبرات والمشروعات الذين لا يملكون رؤوس الأموال الكافية لتنفيذ هذه المشروعات؛

- يوفر بدائل متعددة أمام أصحاب رؤوس الأموال لاختيار مجال استثمار مدخراتهم إلى جانب اختيار نظام توزيع الأرباح الذي يتلاءم مع ظروف كل منهم؛
- يحقق التنمية المتوازنة والشاملة في المجتمع وذلك بتنويع مجالات الاستثمار وشمولها لقطاعات إنتاجية عديدة إلى جانب انتشار المشروعات الاستثمارية في إنحاء الدولة وهو ما يعني إتباع نظام اللامركزية في التنمية؛
- يعتمد على الموارد المحلية في إنشاء وتوفير فرص العمل؛
- يحفز الطلب: فلا يشترط في عدد من صيغ التمويل الإسلامي توافر الثمن في الحال كما لا يتوافر في عدد آخر توافر المنتج في الحال فإذا افترضنا وجود رغبة لدى المستهلكين أو المنتجين على منتجات معينة نهائية أو وسيطة فان عدم توافر قيمة تلك المنتجات لا يمنع عقد الصفقات علي شراء تلك المنتجات على أساس دفع الثمن في المستقبل دفعة واحدة أو على أقساط، أيضا يمكن إتمام الصفقات بدفع قيمة هذه المنتجات مقدما على أن يتم تسليمها في المستقبل وفقا للشروط المتفق عليها، وينتج عن ذلك تشجيع الطلب على المنتجات ولا يقف عدم توافر الثمن أو المنتج عائقا يحول دون إتمام عقد الصفقات مع هذه المشروعات. ولا شك أن تشجيع الطلب يؤدي إلى استغلال الموارد ورفع مستوى النشاط الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل وبالتالي تنشيط الطلب على منتجات المشروعات وإحداث الرواج الاقتصادي؛
- يقضي على الفقر: فالتمويل الإسلامي يوفر المجال واسعا أمام أصحاب المهارات للإبداع والتميز وتسخير مواهبهم في الإنتاج والابتكار دونما عوائق من أصحاب الأموال، وتشجعهم على بذل أقصى جهد مع حرصهم على نجاح مشروعاتهم والارتقاء بها لأنهم شركاء في الربح الناتج وبذلك نضمن آلية ماهرة لتخصيص الموارد من جهة وزيادة الإنتاج من جهة أخرى، الأمر الذي ينعكس على رفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر؛
- يقضي على البطالة: تسهم هذه الصيغ في القضاء على البطالة من خلال استغلال الموارد المالية وتحقيق التكامل بين الخبرات ورأس المال(حسين عبد المطلب، دور التمويل الإسلامي في تحقيق الأمن الإقتصادي ، 2013).

4. خاتمة

خلصت الدراسة إلى أنّ الاقتصاد الإسلامي يشتمل على ضوابط شرعية، تتمثل في القيم الإسلامية المتميزة في المجال الاقتصادي، كالعدل، وإعادة التوزيع والعدالة والإحسان والإتقان والمساواة .الخ،كما أنّ الاقتصاد الإسلامي يساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال إزالة الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن اختلاف مصالح الناس، وتفاوتهم في القدرات والمستوى المعيشي مثل؛ الزكاة، وكفالة الأقارب، الوقف، وأشكال الإنفاق التطوعي كافة،كما يعمل على سد منافذ النزاع في المجتمع، وإزالة كل أسباب الظلم والاستغلال والجشع وما يؤدي إليه ذلك من فوضى واختلال أمني، ومن هذه الموانع تحريم الربا والغرر، والاحتكار والاكتناز وأشكال المقامرات والمراهنات كافة.

تبني منهج الاقتصاد الإسلامي في تسيير الأوضاع الاقتصادية يعد ضرورة ملحة من أجل إعادة بناء القيم وتشكيل السلوكيات المرغوبة والتي تتفق مع مقاصد الشريعة، بما يؤدي إلى سيادة الأمن والاستقرار في المجتمع.وعليه مما سبق يمكن الخروج بجملة من النتائج التالية:

1–تتحدد ماهية الأمن الاقتصادي من منظور إسلامي في شعور الناس بالأمن والاستقرار من توفر حاجتهم المعيشية وقناعتهم وطمأنينتهم بما يصل لهم؛

2–من وسائل القرآن الكريم والسنة النبوية في إيجاد الأمن من الناحية الاقتصادية "سلوك الاعتدال" و"عملية الإتقان" و"التكافل" و"الإحسان"؛

3–من وسائل القرآن الكريم والسنة النبوية في إبقاء الأمن من الناحية الاقتصادية "التصدي للفقر" و"محاربة البطالة والتسول" و"حسن التدبير مع إحكام التخطيط."

التوصيات:

ومن الآفاق والمقترحات المستقبلية ما يلي:

1–فتح المجال للبحث الأكاديمي في علم الاقتصاد الإسلامي فيما يتعلق بشتى حقوله المعرفية، للإحاطة بمبادئه وأصوله، أهدافه ومقاصده، خصائصه ومميزاته، والخروج بنموذج وقائي مما يهدد الأمن الاقتصادي؛

2–إعداد برامج تثقيفية حول آليات المحافظة على الأمن الاقتصادي في ظل الاقتصاد الإسلامي؛

3–تقوية الوازع الديني لدى شركاء العملية الاقتصادية والمشرفين على أي نشاط ذي طابع اقتصادي؛

4–دعم المشاريع الاستثمارية التي تتبنى صيغ التمويل الإسلامي.

5. قائمة المراجع.

1.5 المراجع باللغة العربية

1. الأسرج حسين عبد المطلب. (2010). الامن الإقتصادي للإنسان العربي: الواقع و الافاق. تم الاسترداد من مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية و الإستراتيجية http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-29-12-10-1.htm:

2. الأسرج حسين عبد المطلب. (ماي , 2013). دور التمويل الإسلامي في تحقيق الأمن الإقتصادي . تم الاسترداد من موسوعة الإقتصاد و التمويل الإسلامي :https://iefpedia.com/arab/?p=33686

3. الرماني زيد بن محمد. (24 جويلية, 2017). ضرورات الأمن مطلب حياتي و مصلحة إنسانية. تم الاسترداد من صحيفة مال الإقتصادية https://www.maaal.com/archives/20170724/94313:

4. العاني قتيبة عبد الرحمان. (أوت , 2016). أثر المنهج الإسلامي في تحقيق الأمن الإقتصادي . تم الاسترداد من مجلة الإقتصاد الإسلامي :https://www.aliqtisadalislami.net

5. ضمرة يوسف محمد. (ديسمبر , 2011). تطبيق الإقتصاد الإسلامي يحقق الامن و الإستقرار للمجتمع . تم الاسترداد من مجلة الغد الأردنية :

https://alghad.com/خبير-مالي-تطبيق-الاقتصاد-الإسلامي-يحق/

6. مصطفى شعيب محمد. (2016). الامن الإقتصادي من منظور إسلامي . مجلة البشائر الإقتصادية (04)، 65/66.

2.5 المراجع باللغة الأجنبية

1. Kholoud, A., Tanash, M., & Ahmed, A. (2016). The Impact of Poverty and Unemployment on the Civil Peace Threatening" The Treatment Mechanisms in the Light of the Prophetic Guidance" . *journal of Economic and Busiiness, 01* (03), 102-135.